



WESTMINSTER  
FOUNDATION FOR  
DEMOCRACY



قطاع الشؤون الاجتماعية  
إدارة المرأة والأسرة والطفولة

إئتلاف  
البرلمانيات من الدول العربية  
لمناهضة العنف ضد المرأة



## المؤتمر الإقليمي لائتلاف البرلمانيات لمناهضة العنف ضد المرأة

بعنوان:

" نحو وثيقة لمناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية "

القاهرة، 1 ديسمبر 2016



المحتويات

3.....	I. المقدمة ..
3.....	II. الجلسة الافتتاحية .....
7... ..	III. الجلسة الأولى: المظاهر المختلفة للعنف ضد المرأة: الحاجة إلى إرساء نظام إقليمي متكامل لحماية المرأة والفتاة من العنف... ..
12.....	IV. الجلسة الثانية: خطوات جامعة الدول العربية في مسار مناهضة العنف ضد المرأة: نحو وثيقة لمناهضة العنف ضد المرأة.....
16.....	V. الجلسة الثالثة: آفاق وفرص آليات تنفيذ وثيقة عربية لمناهضة العنف ضد المرأة: واقع الأنظمة الدولية والإقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة.....
22.....	VI. ملحق 1: برنامج المؤتمر.....
25.....	VII. ملحق 2: لائحة المشاركين في المؤتمر... ..

## 1. المقدمة

يسعى ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية منذ انشاءه الى التعاون والتنسيق بين البرلمانيات في الدول العربية، من اجل وضع مناهضة العنف ضد المرأة على اعلى سلم الأولويات التشريعية والمضي قدما نحو إصدار تشريعات ملائمة في الدول الممثلة في الائتلاف، ودعم أنظمة لمقاواة الجناة بشكل رادع وفعّال لتوفير الحماية القانونية للنساء، ونشر الوعي وكسب التأييد، بالإضافة الى ايجاد شراكات مع المجتمع المدني والدولي الناشط في حقوق المرأة بما يسهم في تحقيق أهدافه وغاياته.

واستكمالاً لتلك الجهود، يأتي المؤتمر الإقليمي مناسبةً لتوحيد جهود ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة وجامعة الدول العربية بالإضافة الى خبراء دوليين واقليميين بدعم و تعاون مع مؤسسة وستمنستر للديمقراطية من أجل عرض ومناقشة مسودة أولى للاتفاقية العربية تمهيداً لدعم مسار إقرارها من قبل جامعة الدول العربية.

**ومن أبرز أهداف المؤتمر:**

- تعميق وتمتين العلاقة بين الائتلاف وجامعة الدول العربية
- توفير منصة لتسليط الضوء على أهمية وجود أداة قانونية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة
- الاطلاع والانفتاح على تجربة الدول الأخرى والاستفادة من تلك التجارب
- دعم جهود جامعة الدول العربية للمضي قدماً في اعتماد وثيقة عربية لمناهضة العنف ضد المرأة
- تحديد أنشطة المتابعة والدعم لمسار إقرار الاتفاقية العربية

## 2. الجلسة الافتتاحية



استهلت الجلسة سعادة السفيرة ايناس مكاوي، مديرة المرأة والأسرة والطفولة في جامعة الدول العربية قائلة:

"يسعدني ويشرفني باسم جامعة الدول العربية- إدارة المرأة والأسرة والطفولة- أن نستضيف المؤتمر الإقليمي لاتتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة "تحو وثيقة لمناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية" والذي ينظمه ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية تحت رعاية جامعة الدول العربية، آمليين أن نوفق في وضع رؤية حقيقية وواضحة من أجل الارتقاء بأوضاع المرأة العربية وهي الغاية الأساسية من مؤتمرننا هذا، والذي يأتي انعقاده في إطار حملة ال 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، كما يأتي في إطار الاستراتيجية وخطة العمل

الإقليمية حول حماية المرأة العربية "الأمن والسلام" التي تم اعتمادها من قبل مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية العرب في الدورة 144 سبتمبر/ أيلول 2015، والتي أطلقتها إدارة المرأة والأسرة والطفولة على هامش أعمال المراجعة الدولية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والأمن والسلام بعد 15 عاماً في أكتوبر/ تشرين أول 2015 بمقر الأمم المتحدة بنيويورك. كما يأتي هذا اللقاء الهام في إطار التعهدات العربية لحماية المرأة العربية من كافة أشكال العنف الممارس ضدها طبقاً لإعلان القاهرة والخطة الاستراتيجية للنهوض بالمرأة والتي أقرت بأهمية وضع استراتيجيات وبرامج عمل على المستوى الوطني وبرامج للقضاء على العنف ضدها وتخصيص الموارد اللازمة لتطبيقها، مع ضمان وجود تشريعات شاملة ومتكاملة تُجرّم جميع أشكال العنف ضد المرأة والسعي لتعديل القوانين والتشريعات الخاصة بما لا يسمح من الإفلات من العقاب أو تخفيفه، وأقرت أيضاً أهمية إحالة قضايا العنف ضد المرأة الى النظام القضائي الرسمي حتى وإن تمّ تناولها في إطار الأحكام الشرعية أو العرفية، والتأكيد على أن مسؤولية إحالة جرائم العنف تقع بالأساس ضمن مسؤولية المؤسسات القانونية والتنفيذية."

وأضافت: "تعمل جامعة الدول العربية على اعتماد تدابير وقائية أكثر شمولاً بالتعاون مع كافة المنظمات الإقليمية والدولية والمؤسسات المعنية بقضايا المرأة في المنطقة العربية بهدف توعية الجماهير من خلال: وسائل الإعلام، وتطوير ومراجعة المناهج الدراسية بما يضمن الحقوق الانسانية للمرأة في النطاقين الخاص والمجتمعي العام، وتحديد مؤشرات خاصة لرصد نوعية الخدمات المقدمة لناجيات من العنف وحماية الضحايا واعادة التأهيل. ونظراً لما تمر به المنطقة العربية من احداث وظروف هي الاقسى والأكثر ضراوة على المرأة العربية منذ الحرب العالمية الثانية بسبب الحروب والصراعات في عدد من الدول الأعضاء، وما تواجه النساء من تحديات في ظل الإرهاب المُنهَج الذي تتزعمه العصابات الإرهابية في بقاع الأرض العربية، فإن اجراءات أكثر شمولية لحماية النساء لابد وأن يتم إقرارها من خلال أصحاب القرار في المنطقة العربية وبصفة خاصة لحماية النساء اللاتي يعانين من تهجير ولجوء وتشتت أسري بفعل هذة الظروف. والذي يتجلى أمام أعيننا عجزاً دولياً لوقف معاناة المرأة السورية من كافة أشكال العنف والإرهاب والتهجير الممارس بحقها دون رؤية أي بصيص نور يبشر بانقشاع الظلمة أو مسار سياسي يطمئنها في العودة الى الوطن ونيلها حقها في الأمن الاجتماعي والإنساني كالمراة الليبية والعراقية التي تواجه إرهاباً

باسم الدين يمارس من خلاله كافة أشكال العنف ضدها، ولا أفوت الفرصة دون التطرق لمعاونة المرأة الفلسطينية التي تقف في وجه الاحتلال الذي يمارس عنفاً وإرهاباً ضدها وضد أبنائها على مرأى ومسمع العالم بأسره.

نجتمع اليوم كخطوة أولى لوضع وثيقة عربية وفقاً لتوصية لجنة المرأة العربية في دورتها (35) التي أقرت الحاجة الماسة الى وضع وثيقة عربية لمناهضة العنف ضد المرأة كخطوة أساسية من أجل حماية النساء في المنطقة العربية، وفي هذا الإطار يسعدنا ان نرحب بالوثيقة التي وضعها الائتلاف لتكون بمثابة إحدى المرجعيات الأساسية عند وضع الوثيقة العربية.

بالرغم من كل هذه الجهود التي بذلت وتبذل، فإن العقبات نحو التنفيذ على المستويات الوطنية والإقليمية تظل قائمة وهو الأمر الذي يضعنا جميعاً أمام مسؤوليتنا لتغيير هذه الأوضاع من خلال التعاون والتكامل بيننا جميعاً كشركاء وجهات معنية، ومنظمات إقليمية ودولية، ومجتمع مدني لضمان المشاركة والوقاية والحماية للنساء والفتيات في مناطق النزاعات وما بعد النزاعات، وضمان حياة كريمة وأمنة لهن، ينعمن فيها بكامل حقوقهن الإنسانية. ولا يسعني الا تقديم الشكر لائتلاف البرلمانيات ومؤسسة وستمنستر وكافة الحضور الكريم على المشاركة في هذا المنتدى ونتمنى لأعماله كل التوفيق حاملين شعار **معاً ستقدم المجتمعات العربية بالمرأة.**"

وأكدت معالي السفيرة هيفاء أبو غزالة ، الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية بأن التحدي الأكبر ليس فقط في إعداد المسودة الخاصة بوثيقة لوقف العنف ضد المرأة ولكن في مرورها عبر المسارات الرسمية حتى تتمكن من إصدارها على المستوى العربي.



من جانبها، قالت النائبة الأردنية وفاء بني مصطفى، رئيسة الائتلاف: "إن ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية سيضم الجهود مع جامعة الدول العربية للعمل معاً على إطلاق مشروع هذه الاتفاقية ذات الأهمية الحيوية لمناهضة العنف ضد المرأة. إن قضية العنف ضد المرأة هي مسألة ذات تأثير سلبي كبير على العالم أجمع ولا سيما في المنطقة العربية، ونأمل أن تأتي هذه الاتفاقية جنباً إلى جنب مع الأطر والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأخرى بما في ذلك، إعلان القضاء على العنف ضد المرأة، واتفاقية مجلس أوروبا، وأهداف التنمية المستدامة لزيادة حماية المرأة من جميع أشكال العنف."

وبدورها، عبّت السيدة إيناس مكاوي قائلة: "إن ما تواجهه المرأة العربية يتطلب من

جامعة الدول العربية التعاون مع أطراف آخرين منهم الأزهر الشريف، إذ تمكنت جامعة الدول العربية من خلال الممثلة الخاصة للأمم المتحدة للعنف الجنسي من التواصل مع شيخ الأزهر لعقد مؤتمر دولي مع جامعة الدول العربية من أجل إصدار وثيقة إسلامية تجرّم ممارسات العنف ضد المرأة التي تقوم بها الجماعات الإرهابية."



وفي كلمتها أشارت د. دينا ملحم إلى "أن العنف يعد من الظواهر غير المقبولة التي تعاني منها المرأة في مختلف أنحاء الدول العربية، وأنه من المهم التصدي لهذه الظاهرة التي تعيق استمرار تمكين المرأة العربية وزيادة مشاركتها في الحياة العامة والخاصة حيث أن العنف الأسري يهدد تماسك الأسرة. وأضافت أن الخطر يكمن في إبقاء موضوع المرأة ضمن أطر قوانين غير محدثة تجيز الإفلات من العقوبة لمن يمارس العنف ضد المرأة، ومن هنا تأتي أهمية المشاركة في إيجاد استراتيجيات جديدة من شأنها أن توفر حياة بلا عنف للمرأة . وأضافت: " يشرفنا ان نشارك في دعم الجهود المبذولة

وعلى رأسها إدارة المرأة والأسرة والطفولة التي وضعت مناهضة العنف ضد المرأة على سلم أولوياتها، الأمر الذي يتلاقى مع أهداف ونظرة ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة."

وأعربت السفيرة إيناس مكاوي عن سعادتها لوجود أصدقاء وداعمين وعاملين بصفة دائمة لرفعة المرأة ووجهت تحياتها إلى المجلس القومي للمرأة في مصر على حملة التاء المربوطة. هذا وأبدى الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي الأستاذ فايز الشوابكة استعداده للتعاون من أجل المضي قدماً بهذه الاتفاقية. وبهذا الصدد أشارت سعادة السفيرة إيناس مكاوي إلى أن الأمر لن يكون سهلاً وإنما سيتم العمل بشكل جماعي من أجل تفعيل هذه الاتفاقية .

ومن ثم تم عرض أغنية نور التي أطلقتها المجلس القومي للمرأة في مصر:

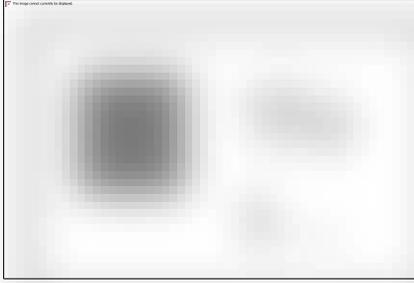
<https://youtu.be/i387fTBhjr8>



كما وتم عرض فيديو صمم خصيصاً للترويج للاتفاقية العربية:



### 3. الجلسة الأولى: المظاهر المختلفة للعنف ضد المرأة: الحاجة إلى إرساء نظام إقليمي متكامل لحماية المرأة والفتاة من العنف

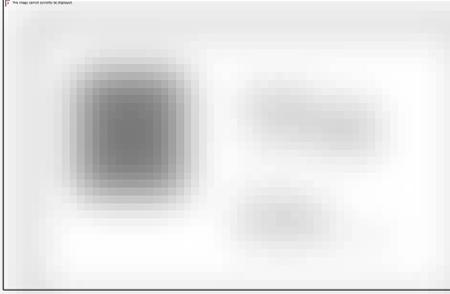


ترأست هذه الجلسة السيدة فاطمة خفاجي، الخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي وعضو مجلس إدارة رابطة المرأة العربية، حيث أشارت الى أن موضوع العنف ضد المرأة هو تحدٍ كبير طالما تمت مواجهته وسيتم الاستمرار بمواجهته وهو مظهر حقيقي للانتهاكات الأساسية للمرأة لا على مستوى العالم العربي فحسب، بل على مستوى العالم بأكمله.

وأضافت أن أنواع جديدة من العنف قد ظهرت وما هو إيجابي في العشر سنوات الأخيرة هو الاعتراف بأن هناك عنف يمارس ضد النساء واعتراف من الدول العربية بأن هناك تحدٍ يجب أن نواجهه جميعاً خصوصاً وبعد الثورات العربية، حيث أصبح هناك أشكال جديدة للعنف ضد اللاجئات والنازحات إضافة إلى ما تقوم به قوات الاحتلال في فلسطين.

وأنتت على مشروع الوثيقة قائلة: "إن ما أنجزته البرلمانيات العربيات وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالوثيقة هو خطوة هامة جداً ونرجو أن تُكلل بالنجاح."

وقدمت المتحدثتين في الجلسة كالاتي: الدكتورة مرغريت الحلو، ولديها أكثر من 15 عاماً خبرة في تقديم الاستشارات للمنظمات المختلفة.



واستهلت الدكتورة مرغريت الحديث عن أنواع العنف المرتكبة ضد النساء قائلة: " إن العنف ضد المرأة ليس ظاهرة محصورة في البلدان العربية فحسب. ومن المشاكل الأساسية التي كانت تعترض مناهضة العنف ضد المرأة هي مشكلة التعريف، وعند الاطلاع على التعريف الوارد في اتفاقية اسطنبول وجدناه شامل لكل التعريفات الواردة في اتفاقيات وموثيق الهيئات الأممية. ومن هنا نعرف العنف بأنه: جميع الأفعال القائمة على أساس جندي والتي يمكن أن ينتج عنه أذى أو معاناة جسدية أو جنسية أو نفسية أو اقتصادية بما في ذلك التهديد بالقيام بتلك الأفعال أو بالإكراه أو بالتجريد الاستثنائي وبغض النظر عن القيام بهذه الأفعال في الهيئات العامة أو الخاصة."

وأضافت: " إن الأذى الناتج عن العنف لا يقتصر على المرأة بل يمتد إلى الأسرة والمجتمع والوطن ككل. فالعنف الذي ينال من الصحة الإنجابية للمرأة مثلاً يؤثر على أطفالها ويلحق الأذى بالأسرة والمجتمع. هذا ويحول العنف ضد المرأة دون إلغاء ثقافة اللاعنف والتي هي ضرورة في بناء الأمن والسلام، ويشكل العنف ضد المرأة عقبة أساسية في وجه إحقاق التنمية البشرية المستدامة، وأخيراً لا بد من ذكر التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة."

وأشارت د. مرغريت إلى أن الدراسات والتقارير من الجهات الحكومية والدولية ومراكز الأبحاث التي تتمتع بالمصداقية تثبت بأن مشكلة العنف ضد المرأة منتشرة في جميع أنحاء الوطن العربي لكن ثمة تفاوت في أنواع ذلك العنف. وتشير تلك الدراسات أيضاً إلى عدم اقتصر هذا العنف على فئة أو طبقة أو مناطق معينة، وأن نسب العنف الأكثر تحصل ضمن إطار العائلة والمقربين وخاصة الزوج. وأظهرت الدراسات أن العنف ضد المرأة هو سبب رئيسي فيما يقارب ثلثي حالات الطلاق وهو ظاهرة آخذة في الارتفاع في ظل الأوضاع العربية.

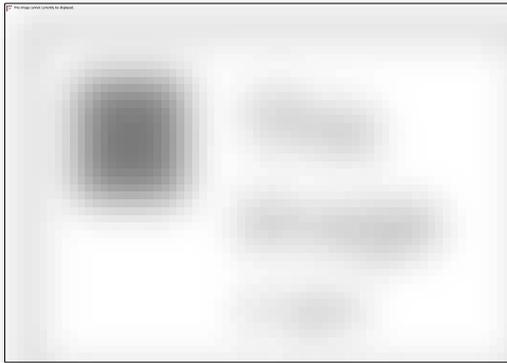
كما أكدت د. مرغريت بأن العنف من الظواهر التي يصعب الحصول على إحصاءات فيها لأنها المشكلة الصامتة التي لا يمكن الحديث عنها لأسباب ثقافية وخوفاً من العار. ومن أشكال العنف: تزويج القاصرات، والختان، والزواج المبكر، وسفاح القربى، والاعتداء الجنسي، وحرمان الفتيات من الحق في العلم والعمل، وحرمان نساء العائلة من حقهن في الحصول على الخدمات الصحية، وحرمانهن من المساهمة بالعملية الاقتصادية وإكراههن على الوظائف المهينة، والعنف الجسدي والنفسي على كيبيرات السن، وحرمان المرأة من الخروج من المنزل، والانتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح، والإتجار بالبشر، والاستغلال الجنسي للأطفال.

وأشارت د. مرغريت إلى نسب العنف في بعض البلدان: "66% في مصر، 63% في المغرب، 60% في السودان، 51% في فلسطين، 47% في العراق، و 47% في تونس. وأضافت: "تشكل النساء 80% من ضحايا الإتجار في الدول العربية حيث

تحتل احدى الدول العربية المرتبة الثانية في العالم في الاتجار في الرقيق الأبيض وتتبعها دولة عربية أخرى في احتلال المرتبة السادسة وهناك ثلاث دول عربية تفتقر لقوانين مكافحة الإتجار بالبشر.

"اما بالنسبة لزواج الإكراه وزواج القاصرات، فحلت اليمن في المرتبة 13 بين أول 24 دولة، إذ أن لديها النسب الأعلى لزواج القاصرات في العالم لعام 2013. وتبيح بعض الفتاوى الدينية في الدول العربية تزويج القاصرات في سن الثامنة، وتعاني جيبوتي ومصر والسودان وموريتانيا واليمن والعراق من مشكلة الختان .

وختاماً، أشارت د. مرغريت الى مشكلة الاغتصاب الزوجي حيث لا توجد إحصاءات، ومن أسباب ضعف الفعالية هي افتقار الدول العربية لقوانين تحكم تحديداً ظاهرة العنف ضد المرأة.



وتحدثت د. نجلاء العادلي، وهي عضو المجلس القومي للمرأة، ومدير عام الإدارة العامة للاتصالات الخارجية والتعاون الدولي، عن التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة وأشارت إلى ارتفاع معدلات العنف قائلة: "أجرينا دراسة هي الأولى من نوعها في الوطن العربي ووجدنا نسب صادمة، وشمل المسح كل انواع العنف داخل الأسرة وفي الأماكن العامة ، واستعنّا بعدد من الخبراء الأوروبيين في مسألة حساب التكلفة الاقتصادية حيث ان هناك تكاليف مباشرة وغير مباشرة صعب قياسها. وتناول المسح قبول المرأة بحالة العنف إذ أن هنالك سيدات يقبلن

سيطرة وتحكم الرجل ووجدنا علاقة بين استقلال المرأة ماديا ومستواها

التعليمي وبين ارتفاع نسب العنف. وقد تم رصد توابع العنف والإصابات النفسية والجسدية وأنواع المساعدات التي لجأت المعنفات إليها، كما تناول البحث التكلفة الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة سواء ملموسة أو غير ملموسة."

وتابعت الدكتورة العادلي: " تعرضت 7,888,000 سيدة الى نوع من أنواع العنف خلال عامي 2014 و 2015، حوالي 75,000 فقط لجأت للشرطة. 23% تعرضن للعنف من الزوج او الخطيب، و 23% من السيدات في محيط الأسرة ، و 13% في الأماكن العامة. كما تركت حوالي مليون سيدة بيت الزوجية بسبب العنف وتعرضت حوالي 16,000 فتاة للعنف في المؤسسات التعليمية، كما وأصبحت تصرفات الأطفال أكثر عنفاً."

وأكدت د. العادلي انه في خلال عام واحد كانت تكلفة العنف ضد المرأة حوالي 2.17 مليار وهي أقل تقديراً من الواقع الذي قد يكون ضعف ذلك. وأضافت: "غطى المسح 20,000 أسرة من جميع المحافظات، وتناول ختان الإناث والزواج المبكر والزواج الجبري. وكانت النتائج كالآتي:

1. ما بين كل 10 نساء تم ختان 9 منهن
  2. 27% من الفتيات تزوجن قبل سن 18، و 11% أجبرن على الزواج الحالي
  3. تعرضت 46% للعنف النفسي أو الجنسي من الزوج الحالي
- "وختمت د. العادلي الحديث بالتأكيد على ان التكلفة الاقتصادية للعنف يتحملها كل من المرأة والفرد والأسرة والمجتمع."



وبدوره اقترح الأمين العام للاتحاد البرلماني، السيد فايز الشوابكة، عدم ذكر أسماء الدول واحصاءاتها حتى تحظى الاتفاقية بمصادقة الدول العربية عليها.

وأعربت المستشارة تهاني الجبالي عن أسفها للتمزق والتقسيم الذي تتعرض له الدول العربية وخصوصاً ما تقوم به التنظيمات الإرهابية مثل تنظيم داعش. وأضافت أن ما يحدث في منطقتنا يتيح إعادة تشكيل ما جاء في الاتفاقيات الأممية ومكملا لها، وهذه فرصة لوضع كل المشاكل التي تعاني منها المرأة العربية في هذه الاتفاقية. يجب أن يكون لدينا رؤية عامة وأن لا يكون أساسها فقط المرجعيات الدولية ويجب الوقوف على أسباب تقادم العنف ضد المرأة في المجتمع العربي ومراجعة أهم ما يؤثر في وجدان المشرع العربي وهو يضع أي تشريع يتعلق بهذه القضايا مع أهمية أن تحظى هذه الاتفاقية بدعم رجال الدين.



وأكدت الدكتورة جيهان أبو زيد، أننا مازلنا لا نجد الاستراتيجيات ولا المرجعيات المناسبة التي نتعامل بها مع مجتمعاتنا وصانعي القرارات السياسية ودائرة العنف

تتسع. لذا يجب أن نبحث عن استراتيجيات أخرى، فلا المرجعيات الدينية ولا الحقوقية هي الوسيلة للوصول لتلك الشريحة لكن المرجعيات الثقافية والمرجعيات الثقافية ليست ثقافة واحدة، فبعض الثقافات تحمل إيجابيات يمكننا الانطلاق منها. والنقطة الأخرى أننا لم نتوصل بعد لإقناع المجتمعات بأن العنف يمس كل القطاعات وأنه علينا أن نتجه للرجال لكسب تأييدهم."

**وفي تمام الساعة 12 ظهراً، تم الوقوف وقفة تضامنية ضمن حملة الـ 16 يوم لمناهضة العنف ضد المرأة في باحة جامعة الدول العربية**

## استكمال الجلسة الأولى



استكملت الجلسة الأولى حيث علّق سعادة النائب ميشال موسى، رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب اللبناني، قائلاً: "بغض النظر عن الأبعاد الاقتصادية التي تترتب على العنف ضد المرأة، فإن العنف ضد المرأة مسألة تمتن كرامة وحقوق الإنسان ونحن اليوم بصدد إنقاذ كرامة هذا العنصر البشري وهو نصف المجتمع وعلينا العمل لتحفيز القيادات السياسية في كل بلداننا، وأقصر طريق لتطبيق ذلك هي القوانين الصارمة التي تنتج من التشريعات التي نعمل عليها وعلينا أن نسوقها لدى دولنا."



وعلّقت النائب انتصار الجبوري من العراق قائلة: "داعش استطاع أن يستخدم المرأة لتفكيك المجتمعات، فالأزدييات اليوم في محافظة نينوى لا تستطيع العيش مع العرب السنة ولا الشيعة وهذا فكك الأسرة واللحمة الوطنية، وكذلك هناك المرأة النازحة حيث أن 54% من النازحين هن من النساء. لذلك أتمنى أن يكون هنا من هذه التوصيات توصية بإدانة العنف وانتهاك كرامة المرأة من قبل داعش وأن يكون لنا وقفة كجامعة دول وإدارة المرأة وائتلاف البرلمانيات ضد ما ينتهك بحق المرأة في الموصل والمرأة العراقية."

أما النائب وفاء بني مصطفى فعقبت قائلة: "فعلاً أقصر طريق لتغيير الثقافات هي من خلال القانون ولا نستطيع انتظار تغيير الثقافات. لا نريد أن تكون الثغرات القانونية وضعف التشريعات استمراراً للممارسات الثقافية الخاطئة، كما أكد على أن الدراسة التي قدمت شرحاً لها الدكتورة نجلاء العادلي هي دراسة مهمة، إذ أن التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة تجعل الدول تفكر بكم الضرر الذي ينجم عن العنف ضد المرأة وبالتالي يضر بمصالح الدولة. ولذا، فإن هذه الدراسة ستحدث نقلة نوعية في تبني الدول لموازنات خاصة للحد من العنف ضد المرأة. هذا وقد ثبت أن الدول الأكثر تقدماً هي الدول التي تنقلص فيها الفجوة الجندرية فبدأت بعض الدول إدراج المساواة في موازنتها."

وقالت النائب فوزية البيض من المغرب: "نحن نحتاج لقاموس للعنف لتحديد المفاهيم وأقترح الاستعانة بمراكز الإحصائيات." واقتُرحت النائب مرام الحبيصة من الأردن "أن يتم تكثيف الزيارات الميدانية للبرلمانيات للقرى والمناطق النائية وذلك لتوعيتهم بحقوقهم."



وأشارت النائب ماجدة النويشي من مصر: "إلى ضرورة القيام بعدة ورش عمل للتعريف بالاتفاقية على مستوى العالم العربي وبأنه علينا ان نعمل بخطوات جادة مع وزارات الخارجية العربية والبرلمانات العربية واللجان المتخصصة بالمرأة في البلدان العربية لمساندة هذه الاتفاقية لأن ذلك سيكون انتصار حقيقي للمرأة العربية."

أما الدكتور أمجد شموط، رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الإنسان في جامعة الدول العربية، فأشار إلى ان هناك اتفاقيات عديدة لحقوق الإنسان ومنها إتفاقية المرأة العربية ولا يوجد آليات حماية لهذه الاتفاقيات مما يشكل تحدي أمام جامعة الدول العربية لتنفيذ هذه الاتفاقية وإلا ستبقى حبر على ورق من غير أي تغيير إيجابي، إذ يجب ضمان عمل هذه الاتفاقية من خلال آليات الحماية. وختاماً، اقترحت د. فاطمة خفاجي وجود جهات معينة تستقبل شكاوي الضحايا كآليات تنفيذ.

#### 4. الجلسة الثانية: خطوات جامعة الدول العربية في مسار مناهضة العنف ضد المرأة: نحو وثيقة لمناهضة العنف ضد المرأة

استهلّت الجلسة النائب وفاء بني مصطفى وتحدثت عن تأسيس الائتلاف في كانون الثاني 2014 قائلة: "يضم الائتلاف 12 دولة عربية وهي مصر، ولبنان، والأردن، وتونس والمغرب، وفلسطين، والعراق، وجيبوتي، والسودان، والبحرين، والجزائر، والسعودية، وترأس الائتلاف فخرياً سمو الأميرة بسمة وهي تنقل لكن أخلص تحياتها ولدينا أعضاء مناصرين وفخريين وعاملين." كما تحدثت عن أهداف الائتلاف ومنها: "هدف التعاون وتبادل المعلومات والتنسيق بين البرلمانات من الدول العربية، وهناك أهداف تشريعية لإزالة كافة أشكال التمييز التشريعي ضد النساء، والعمل والتنسيق مع المجتمع المدني. وكان لدينا العديد من المؤتمرات الإقليمية أهمها المؤتمر الذي انعقد في مجلس النواب اللبناني حيث سلّمنا السيد نبيه بري رسالة لإلغاء المادة 522 في لبنان ونعمل على الغاء 308 في الأردن و398 في العراق. وفي افتتاح أعمال الدورة الـ 35 للجنة المرأة العربية في القاهرة في 1 و 2 فبراير 2015، استطعنا تقديم قانون نموذجي للحماية من العنف الأسري، وتم إطلاق اليوم العربي لمناهضة العنف ضد المرأة في 12 كانون الثاني، و أخيراً إطلاق الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة."

وأدارت هذه الجلسة سعادة السفيرة إيناس مكايي حيث قالت: "نحن لدينا 3 فعاليات لحملة الـ 16 يوم أحدها حضوركم معنا اليوم والثانية في الخامس من ديسمبر في واشنطن (يوم المرأة العربية)، والثالثة في بروكسل في مبنى الاتحاد الأوروبي (معاً من أجل المرأة العربية)".

وتحدثت د. دينا ملح نيابة عن القاضية مونية عمار الفقي عن الاتفاقية قائلة: "بدأنا بالتحضير للمسودة ابتداءً من القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية وبدأنا بتأليف لجنة مصغرة وهي لجنة الصياغة من نائبات الائتلاف اللاتي لديهن خبرة في التشريع. سأعرض في هذه الجلسة بعض الخطوط العريضة لهذه الاتفاقية، وأتمنى الحصول منكم على ملاحظاتكم. تم تقسيم الاتفاقية إلى عدد من الفصول بالإضافة إلى الديباجة حيث تمت العودة إلى المصادر والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي التزمت بها الدول العربية والاتفاقيات الصادرة عن جامعة الدول العربية. وتتضمن الاتفاقية 11 فصلاً من أحكام عامة، والتزامات عامة، وتدابير وقائية، وسياسات وتدابير الدعم والحماية، وهناك فصل يتعلق بالتدابير القانونية والتشريعية، وتدابير الحماية وإجراءات التتبع، وتدابير حماية خاصة، والفصل السابع الذي تكلم عن التعاون الدولي حيث تناول موضوع العلاقات مع المعاهدات الدولية، وأما الفصل الثامن فتناول آلية الرصد والمتابعة، والفصل التاسع العلاقة مع اتفاقيات دولية أخرى، والفصل العاشر تعديل الاتفاقية والفصل الحادي عشر تضمّن أحكاماً نهائية. وتم تجنب سلبيات اتفاقية اسطنبول حيث كانت طويلة جداً مما يضيع بعض التفاصيل فيها، وتكلم الخبراء عن أهمية وجود اتفاقية مفصلة تعطي مجالاً للاستثناس ولكن أن لا تكون طويلة جداً وتحتوي على 60 مادة. هذا وقد كان الاتجاه أن لا نعنون المواد وتجنبنا التعابير الانشائية واستبدلناها بتعابير قانونية وابتدأت المادة الأولى من الاتفاقية بالأهداف وتمت مناقشة تسميتها حيث تم الاتفاق على أن تكون (الاتفاقية العربية لمناهضة العنف ضد المرأة والفتاة والعنف الأسري). وأما عن الإضافات فقد تحدثت الاتفاقية عن حماية المرأة في السلم والنزاع بينما تناولت اتفاقية اسطنبول موضوع السلم فقط."

وتابعت د. دينا الحديث عن أهمية تقديم المقترحات حول كيف سيكون شكل العضوية في الاتفاقية، فهل ستقتصر على الدول العربية أم على دول أخرى. إن ما جاءت به هذه الاتفاقية من إضافات على اتفاقية اسطنبول تعتمد على مقارنة شمولية للوقاية والحماية من العنف، والاعتماد على حقوق الإنسان باعتبار التمييز شكل من أشكال انتهاك حقوق الإنسان، وتناولت كافة التدابير من وقاية وحماية وسياسة البرامج، وركزت على ضرورة وجود موازنات مالية للتمكن من انفاذها وقوانين وثقافات وآليات عقابية، وعالجت الأسباب المباشرة والجزرية لمسألة العنف ضد المرأة، ووضع مشروع الاتفاقية التزامات على الدول الأطراف وكافة المعنيين بتنفيذ أحكامها من مدنيين وعسكريين في القطاعين العام والخاص.

أما عن الآليات لتنفيذ هذه الاتفاقية، فتابعت د. دينا: "هنالك اقتراحات وضع لجنة من الخبراء أو لجنة من الأعضاء الموقعين على الاتفاقية لينظروا في التقارير السنوية التي يمكن ان تصل بشكل سنوي أو غير سنوي من قبل هذه الدول لتنفيذ الاتفاقية. وتستعرض التقارير المقدمة من قبل الحكومات مدى التقدم المحرز من قبلهم بشأن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية. كما يجب إعطاء الضحايا الفرصة للتقدم بشكاوى ووضع آلية للتعامل مع هذا الموضوع. ففي بعض الدول اعتمدوا مقرررين خاصين، ويمكن اقتراح مقرر خاص لمناهضة العنف ضد المرأة كما في عدد من المنظومات وهو من يقوم بالتنسيق مع الحكومات. فهل تسمح آليات جامعة الدول العربية وضع هكذا اقتراح داخل الاتفاقية؟ ونحن نعي تماماً أن مشروع الوثيقة بحاجة للإثراء والاقتراحات من قبل

الدول، إذ أن حماية المرأة من العنف أصبحت هم مشترك وجامعة الدول رائدة فيه وبعض الدول بدأت تضع سياسات وطنية لمحاربة هذه الآفة.

وعلق النائب ميشال موسى قائلاً: " أقترح أن تُبلَّغ المجالس النيابية لإبداء ملاحظاتها على هذا الموضوع وهناك حماية المعنَّفات والشهود لأن هذا ما يجعل المعنفون يتمادون. بالتالي فإن موضوع الحماية أساسي ، وكذلك تشديد العقوبات وتحديد العنف، إضافة إلى سرعة البت من قبل القضاء وأن يعطى المدعي العام موعد محدد للبت في هذا الموضوع."

وعقبت د. نهال فهمي، الناشطة في مجال مكافحة الاتجار بالبشر قائلة: "أحب أن اشرككم في ما حدث للقوانين العربية في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، فكان هناك الاتفاقية الدولية وصادقت عليها بعض الدول وكل البرلمانات. ولكن بالنسبة لرجال القانون فإن لم يكن هناك تشريع وطني يعتمدون عليه لا يستطيعون تطبيق ذلك وكانت الفكرة بتقديم الدعم الفني للدول لمساعدتهم في سن التشريعات الوطنية. ويجب ان تكون هذه الاتفاقية مرنة ولا تحل محل القوانين الوطنية بأي حال من الأحوال، فاتفاقية الاتجار بالبشر تتضمن نصاً بأنه على الحكومات الوطنية أن تتقدم بتشريعاتها الوطنية بما يتناسب مع بيئتها الوطنية وطبيعة جرائم الإتجار بالبشر في مجتمعاتها وعلى هذا الأساس يجب أن تضع قوانينها الوطنية. فالاتفاقية عليها أن تنص على الاهداف والأحكام وأن تقر بأنها لا تحل محل القوانين الوطنية."



وقالت الدكتورة جيهان أبو زيد: "أنا سعيدة وأحييكم وألف مبروك على الاتفاقية، وهذه الاتفاقية ستساعدنا لأننا سنستند لأول مرة لاتفاقية عربية من دول اسلامية وخليط ثقافي عربي. أتفق مع د. نهال و أؤيد مسألة التعريف وأن الدول العربية قد دخلها أشكال جديدة من العنف ولذلك يجب أن نضيف الأشكال الجديدة للعنف، وتضمن وجود تدابير معنية بالوقاية والحماية وإضافة تأهيل الضحايا أيضاً."

وقال الأمين العام للاتحاد البرلماني الأستاذ فايز: "أعتقد أن موضوع التفكير من قبل الجامعة ومن قبل السيدات البرلمانيات هو

إجراء استباقي بحد ذاته، وأقترح أن تعرض هذه الاتفاقية بالصورة النهائية من قبل مجلس الوزراء في الجامعة ومن ثم ترسل للحكومات العربية. وأتمنى ان ترسل هذه المسودة لكل البرلمانات العربية ويتم استقبال ملاحظاتهم على مشروع هذه الاتفاقية قبل أن تعرض على مجلس الوزراء او مجلس الجامعة من أجل إقرارها، حتى عندما تقر تكون هناك خلفية متفق عليها ما بين البرلمانات الوطنية كإجراء وقائي لتأخذ الاتفاقية مجراها دون اي نوع من أنواع التباين في الخلافات بين البرلمانات العربية. وبعد ذلك، تقر الاتفاقية ومثلما تعلمون الاتفاقية تسمو على القوانين، لذلك إقرار هذه الاتفاقية يجب أن يصاحبه تعديل التشريعات الوطنية."

أما د. نجلاء العادلي فاستفسرت عن الإشارة للعسكريين ودورهم في المتابعة وما المقصود بمقرر خاص وما دوره بوضوح.



و أجاب السفير الأستاذ شكري فؤاد أن المقرر هو جهة رقابية وليس قضائية يحقق ويصدر توصيات وينظر في الشكاوي وله الحق أن يثير موضوع ويتنبه إلى التجاوزات.

وأشارت الدكتورة شادية ثابت، عضو مجلس النواب المصري: "أي أحد رأى العنف على المرأة ولم يبلغ عنه يجب أن يقع تحت طائلة المسؤولية."

وأكدت الدكتورة مهجة غالب، عضو مجلس النواب المصري على ضرورة وجود الأزهر والكنيسة باعتبارها المرجعية الدينية وأن كل ما يصدر من عنف ضد المرأة ناتج عن العادات والتقاليد والأفكار البالية المجتمعية لا الديانات وقد أصدر الأزهر وثيقة تتضمن الحقوق والواجبات للمرأة.

كما أكدت د. مرغريت على ضرورة ان تكون الاتفاقية مرنة مع الاصرار على أن تضم الاتفاقية معايير لا يمكن لأي دولة أن تتخطاها. وأشارت إلى أهمية التوعية إذ أن هذا الجزء مهم في الاتفاقية ويتضمن التركيز على التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لتوعية العاملين والفئات الشعبية.

وتساءلت النائب مرفت ألكسان مطر، عضو مجلس النواب المصري إن كانت الاتفاقية ستفتح المجال لانضمام دول غير الدول العربية حيث أن القانون الدولي يسمح بذلك ولكن أشارت إلى أنه نريد لهذه الاتفاقية أن تكون عربية فقط.

وأشادت النائب رسمية الكعابنة، من مجلس النواب الأردني بوجود وثيقة عربية خاصة بالدول العربية لمواجهة الحجج التي تدعي أن هذه الاتفاقيات تفرضها منظمات غربية.

كما وأشارت النائب عبلة الهواري من مصر إلى ضرورة توافق الاتفاقية مع الدساتير العربية وأن تتناول كافة أشكال العنف مثل حرمان المرأة من الميراث والزواج المبكر واختيار الزوج المناسب وحرمانها من التعليم.

واختتمت النائب وفاء بني مصطفى الجلسة بالإشارة إلى مراحل إعداد الاتفاقية قائلة: "استعنا بعدة خبراء لصياغة هذه الاتفاقية واجتمعنا عدة اجتماعات حيث اجتمعنا في عمان 4 اجتماعات من أجل تسريع إقرار هذه الاتفاقية. نحن كبرلمانيات دائماً نهاجم وعندما يتم طرح أي مشروع قانون يخص المرأة نتهم مباشرة بأننا صاحبات مشروع تعريبي لهدم الأسرة علماً بأن حقوق المرأة من صلب دياناتنا ومجتمعاتنا الثقافية، وعندما اجتمعنا مع سمو الأميرة بسمة تم طرح فكرة النسخة العربية من اتفاقية اسطنبول لنستطيع الدفع بهذه الاتفاقية ذات الطابع العربي. ونحن مع عالمية حقوق المرأة والمشاكل في العالم العربي ليست مختلفة، ولكن لدينا خصوصية معينة فالغرب لديهم مشكلة حقيقية عن الهجرة أما نحن لدينا مشكلة اللجوء والنزوح ويتم التركيز على المثلية

الجنسية في الغرب ولكن في المنطقة العربية هي ليست مشكلة. أنا لا أهاجم هذه الاتفاقيات الغربية لكن من حق كل مجتمع أن يفعل ما يريد، لذلك ركزنا في اتفاقيتنا على اللاجئات والنازحات وكم تعاني المرأة في الدول المستضيفة للاجئات والنازحات وما تتعرض له النساء المدافعات عن حقوق النساء حيث تعرضت النائب انتصار الجبوري من العراق إلى أكثر من 3 أو 4 محاولات اغتيال وتعرض بيتها للتفجير كمدافعة عن حقوق النساء. إن الأمم المتحدة بصد صياغة اتفاقية دولية لحقوق المرأة، فلماذا لا تكون لدينا اتفاقية عربية مثلها مثل اتفاقية اسطنبول توضع على الطاولة الأممية؟ كما وسنعرض الاتفاقية على الموقع الإلكتروني وكل ما جاء من ملاحظاتكم سيتم اعتبارها في الاتفاقية وسنقوم بتسليم الاتفاقية إلى إدارة المرأة والأسرة والطفولة ليمت اتخاذ الإجراءات اللازمة عليها."

## 5. الجلسة الثالثة: آفاق وفرص آليات تنفيذ وثيقة عربية لمناهضة العنف ضد المرأة: واقع الأنظمة الدولية والإقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة



استهلت الجلسة النائب فوزية البيض، من المغرب وتحدثت قائلة: " أشكركم على الجهود التي قام بها الائتلاف، ووجود نائبات من كل الدول يعني أن هذا المشروع لن يصاغ بعيداً عن النظرة المحلية. إن الصمت على العنف هو ضعف وجهل وتواطؤ، والتمييز بين المرأة والرجل في القوانين هو عنف مضاعف. وما يجمعنا الآن هو الوعي بضرورة صياغة وثيقة عربية بعد ارساء نظام اقليمي متكامل لحماية المرأة وحماية الفتاة من العنف ولكي لا يبقى العنف الممارس على النساء وعلى فتياتنا العربيات والذي يعتبر جزء من تخلف الأمة العربية. والوعي بمناقشة هذه الاتفاقية في زمن سياسي حساس يتزايد فيه العنف في

المجتمع بشكل كبير وخاصة مع فقدان الامن في العديد من الأقطار العربية، فالحوادث الدامية تتعرض لها النساء وهذا تعبير عن خلل في منظومة القيم وخلل يلامس الجانب الأخلاقي وتعبير عن الخلل في نفسية جزء من العالم. علينا أن نضع هذا العنف في هذه المنظومة الإقليمية وعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار منظومة القيم الإسلامية والتي هي أفق مثالي وتطبيق الأفراد لهذه المنظومة هو ما فيه خلل ويجب الاحتكام إلى دولة الحق والقانون لحماية جميع الأفراد ونحميهم من بعضهم البعض ونوفر لهم العدالة الاجتماعية، ولذا صدور مسودة كهذه هو جرأة، ونعتبرها ضرورة للنهوض بحقوق النساء. فالمرأة جزء من هذا العالم تستحق ان تنبؤاً فيه المكان اللائق بها، ونحن كمشرعين علينا العمل على هذا الأمر ولو اقتضى إعادة صياغة الدساتير الوطنية من خلال انخراطنا بالمواثيق الدولية ومصادقتنا على العديد من آليات حقوق الإنسان وبأني مشروع هذه الاتفاقية توافقاً مع

الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها العديد من الدول. كما علينا حث الدول على إعادة النظر في إعداد ميزانيتها لتمكين المرأة، لذلك تجاوباً مع الدساتير الوطنية والخصوصيات المحلية والمواثيق الدولية تم إصدار هذه المسودة.

وأكدت النائبة فوزية على ضرورة عرض الاتفاقية على مؤسسات المجتمع المدني والتي هي خزان من المعلومات ولديها بعض آليات الدعم التي تجدها للنساء. وأضافت بأن الاتفاقية ستأتي بنظرة ايجابية للمرأة العربية على أنها مستقلة في برلماناتها وأنها يمكن ان تصنع الحدث بدون الرجوع إلى المشرعين الرجال، فهي تتمتع بنفس الامتيازات والصلاحيات لتعمل على مقترحات قوانين داخل مجتمعها تدعم حقوق المرأة.

واختتمت: "أما على الصعيد الوطني، فعلى البرلمانيات أن تعمل على توحيد تشريعاتها لحماية المنظومة الإقليمية كما حصل في تجربة اتفاقية إسطنبول. لذا يجب أن نوحّد آرائنا بهذا الاتجاه فلدينا وحدة الدين والثقافة واللغة وأن نعمل ليتم تمرير هذه الاتفاقية ولا يتم تجاهلها."

وأشارت سعادة السفيرة إيناس إلى أنه أن الأوان أن نعقد لقاء موسّع حول ما هي الخصوصية الثقافية للمرأة العربية. فالتاريخ الإسلامي مفعم بقائدات مسلمات مثل السيدة خديجة وهي رائدة من رائدات الأعمال ولدينا امرأة مشرعة اسمها السيدة نفيسة من أكثر ما يقارب 1500 سنة ولا بد أن نبحث ما هي الخصوصية العربية للمرأة بعد مرور آلاف السنين، فملكة سبأ وحتشبسوت كانتا قائدتين عظيمتين."



وتحدث الدكتور سليم الزاهر، عميد كلية الحقوق في جامعة فينيسيا قائلاً: "يسعدني أن أعلن عن تقديري الكبير لمنظمي هذا المؤتمر وعنييت ائتلاف البرلمانيات والأمانة العامة في جامعة الدول العربية ومؤسسة وستمنستر للديمقراطية . فالمرأة في عيني هي الرفيقة وهي الزوجة والأم والشقيقة والزميلة، فأنا انوي تقديم بعض الأفكار التي يمكن أن تساهم في الحوار الهام في هذه الجلسات وسأتكلم عن الآليات التي تضطلع بها المؤسسات البارزة في كل دولة من دول العالم العربي. إن الأدوار تتفاوت في الأهمية والقدرات والإمكانات ومستوى

العلاقات وقوتها مع المؤسسات الأخرى على المستوى المحلي وعلى المستويات الدولية وفي مقدمة المسؤوليات تأتي مسؤوليات المؤسسات الحكومية والجامعية والإعلامية والمرجعيات الدينية ومؤسسات المجتمعات المدني. ولماذا ذكرت المؤسسات الحكومية في المقدمة، لأنها هي التي تملك سلطة اتخاذ القرار وتتمتع بالقدرات والامكانات السياسية والتربوية والإعلامية والثقافية، والعامل الأساسي للآليات التي يمكن طرحها على مستوى المؤسسات الحكومية داخل كل دولة هو توافر الإرادة السياسية ومتى توافرت هذه الأخيرة فإنه بالإمكان توقع إمرار أو إقرار الاتفاقية. والإرادة السياسية هي نتيجة عوامل عدة ترتبط بالمصالح السياسية

والظروف القائمة داخليا واقليميا والمستوى الثقافي وغير ذلك، وعندما نركّز على المؤسسات فنقصد بذلك تحديد المسؤوليات وطرق عملها، والإمكانات المطلوبة لتنفيذ القرارات، والاستمرارية.

وتابع د. ضاهر: " بالنسبة للمؤسسات الحكومية أؤكد دور المجالس النيابية وأقترح انشاء مؤسسة حكومية غير بيروقراطية تكون مهمتها الأساسية تدريس حقوق المرأة في المدارس الرسمية والخاصة ويتكامل دورها مع دور وزارة التربية والتعليم وأن تعطى دفعاً خاصاً لدورها. وأطرح فكرة التوعية الاستباقية وهي أن تقوم المؤسسات التربوية والثقافية بعمل دورات للفتيات لتوعيتهن وتدريبهن على طرق حماية أنفسهن ومواجهة أعمال العنف عليهن."

وأعرب د. ضاهر عن سعادته بوجود الفتاة العربية إلى جانب المرأة العربية في عنوان الاتفاقية، فهذا التأييد للفتاة يؤهلها للقيام بدور يحد أو يخفف أو ربما يلغي العنف ضدها. ويتابع "بنظري أحد أبعاد العنف يكمن في الجانب التربوي الثقافي وأيضا في الجانب الاقتصادي. والأمر ينطبق على الوزارات الأخرى، فيمكنها تحسين ظروف المرأة ومنها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية فحصلها على مستوى معيشي جيد يقلل من إمكانية تعرضها للعنف سواء من داخل الأسرة أو خارجها. ولا بد أن نلقي الضوء على القطاع الخاص وفي مقدمتها الشركات، فعليها تحمّل مسؤوليتها تجاه المجتمع وتحسين أوضاع المرأة. والمؤسسات الجامعية هي الحرم العلمي الأساسي، فمتى توافرت القناعة يمكنها أن تضطلع بدور كبير لتوعية الفتاة بشكل يؤهلها للدفاع عن نفسها. كما يمكن أن تعمل على توعية الفتيات وتدريبهن على خطورة التعرض للعنف ووسائل مجابهة ذلك ويمكن أن أذكر دور اتحاد الجامعات العربية في هذا الصدد. والمؤسسات الإعلامية عليها دور كبير وليس فقط لتوعية النساء بل وتسليط الضوء على حوادث العنف وفضحها وعليها نشر الاتفاقية ومناقشتها على أوسع نطاق ممكن. أما المرجعيات الدينية فهي عديدة ففي مصر الأزهر وبطرياركية الأقباط، وفي لبنان دار الفتوى والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى والبطرياركية المارونية ومجلس البطاركة والأساقفة الكاثوليك. إذا كنا نؤمن أن الإنسان هو غاية الأديان أكتفي فقط بالإشارة إلى نظرة الدينين إلى الإنسان وكرامته فالإسلام يقول "أن الإنسان هو خليفة الله في الأرض" وفي المسيحية "لنجعل الإنسان على صورتنا كمثالنا"، إذا فهو في المسيحية صورة الله ومثاله. كذلك في كرامة الإنسان تقول الآية الكريمة : " لقد كرّمنا بني آدم" ولم تقل كرّمنا الرجال ولم تقل كرّمنا دينا واحداً، وفي المسيحية "بالمجد والكرامة كلهما". أما مؤسسات المجتمع المدني، فعليها الاضطلاع بدور كبير في تدريب النساء على حقوقهن وبالتالي الدفاع عن أنفسهن ضد العنف. وإذا تعاون كل هؤلاء بإمكانهم إذا توافرت القناعة لديهم السعي لحمل الحكومات على اتخاذ القرار المناسب بشأن الوثيقة."



ورحبت سعادة السفارة إيناس مكاوي بسمو الشيخة حصة آل ثاني، مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون المساعدات الإنسانية. وقالت: "تتقلنا سوياً بين المخيمات للتعرف على حالات النساء وسماع شهادتهن على العنف." بدورها علقت الشيخة حصة قائلة: "أنا اتطلع لأن تكون مضامين هذه الوثيقة أهم من المسمى، وإذا ضمنا ان تدخل هذه المضامين ضمن المؤسسات الوطنية فهذا هو النجاح خاصة عند إدخال هذه المضامين على الصحة والتعليم . كما أتمنى ان تكون اهتمت وتطرقت للمرأة العربية ذات الإعاقة،

فهي تواجه تمييزاً متعدد الأبعاد، وأتمنى ان تكون قد تطرقت للمرأة اللاجئة

في المخيم وعلى الحدود والنازحة وأن نهتم بمسألة العنف الواضح والعنف المستتر. وأخيراً يجب أن تزور منظمات المجتمع المحلي المخيمات للتعرف على وضع اللاجئات وما يحدث هي زيارات رسمية أو لمناسبة معينة ولكن المتواجد هو منظمات أممية فحسب."



واستهلت الدكتورة نهال فهمي الخبيرة في مجال مكافحة الإتجار في البشر الحديث قائلة: "يجب أن نستفيد من التجارب السابقة ومن واقع الخبرة التي تمت معنا وهي قضية الاتجار بالبشر وكيف تحركت وظهرت على الساحة الدولية علناً نستفيد من ذلك في إعداد هذه الاتفاقية. إن قضية العنف والاتجار بالبشر بدأت منذ القرن التاسع عشر في إنجلترا عام 1800 عندما بدأت جوزفين بتلر وحاولت إسقاط قوانين الأمراض المعدية في بريطانيا حيث يتم فصل النساء من تجارة الرقيق الأبيض عن باقي

المرضى. وحتى الآن ظهرت موجة من موجات حقوق الإنسان بدأت من تجارة الرقيق الأبيض لغاية العمل القسري. أما في سنة 2000 عملت الامم المتحدة على بروتوكول منع الاتجار بالبشر، ولكن لماذا وقفت عام 2000 فقط على هذا البروتوكول علماً بأن العديد من الموائيق صدرت قبل ذلك؟ والإجابة هي أن كل الموائيق السابقة منذ عام 1800 وجدت الأمم المتحدة أنها لم تحقق أي شيء وبحاجة إلى آلية أكبر وأقوى ويتم التصديق عليها في البرلمانات حتى تصدر كل دولة قوانين وفقاً لهذا البروتوكول وتتمكن بالتالي الأمم المتحدة من محاسبة الدول التي لم تتلزم ببروتوكول.

إذاً علينا ان نسأل أنفسنا ما هي الغاية من هذه الوثيقة، هل هو فقط إعداد هذه الوثيقة أم أن أعيننا على شيء أبعد؟ يجب العلم بأنه لن يتم تطبيق هذا الكلام على أرض الواقع إلا من خلال قوانين وطنية ويجب النظر إلى ما هي الطريقة الفعالة للدخول إلى

الدول العربية وجعلها توافق على هذه الاتفاقية؟ فالمسألة بحاجة إلى حرص ودهاء سياسي في التحرك خطوة بخطوة ويجب أن تكون أعيننا على ماذا بعد الاتفاقية.

فبعد سنة 2000، وضعنا البروتوكول وصدّقت عليه الدول ولكن لا بدّ من قوانين وطنية لتحاسب الدول فمعيار فاعلية الوثيقة هو إنفاذ تلك القوانين وتطبيقها. وإذا صدرت القوانين الوطنية مترجمة عن القوانين الدولية فإن ذلك لن يجدي نفعاً، فعند التطبيق يعجز النص حيث أن العديد من المصطلحات مترجمة لا يمكن تطبيقها ولذا يجب استشارة منقذي القانون. فالمسألة في النهاية تقاس بكمية الحالات التي تمت حمايتها من خلال القوانين الوطنية، لأن نسب خفض العنف ضد المرأة بشكل عام غير موثقة ويجب إصدار تقرير يتضمن بيانات بكمية الضحايا التي تم إنقاذها، وهذا ليس بالأمر الهين.

وعلق الأمين العام للاتحاد البرلماني قائلاً: "عقد في يوم 10 و11 في جامعة الدول العربية المؤتمر 23 للاتحاد البرلماني العربي وشكل فريق قانوني لدراسة التشريعات بصفة رسمية وتوحيد هذه التشريعات العربية غير الخلاقية. وفي مؤتمر مارس 2017 سيكون هذا الفريق القانوني قد وصل إلى مراحل متقدمة."



وشكرت سعادة السفيرة إيناس الدكتورة نهال على طرح الآليات والصعوبات التي تواجه المطالبين بحقوق المرأة. وقالت: "أتابع يوميا مسارين: التزام الدول العربية بالمواثيق الدولية ومتابعة المواثيق العربية وما تم من إجراءات من قبل الدول الأعضاء طبقاً لهذه المواثيق وفي إطار المراجعة الدولية لبلجين، تلقت 21 من أصل 22 بما فيهم سوريا . وقد كان التقرير العربي الصادر عن الجامعة العربية في إطار المراجعة الدولية لبلجين تقريراً واقعياً حقيقياً شفافاً وأخذ منا جهداً كبيراً ولم يكن بعيداً عن تقرير المجتمع المدني.

وهناك تقارير بهذا الشكل تتابعها الجامعة العربية بصفقتها الآلية الإقليمية المعنية بذلك، ودائماً أجد إستجابة كبيرة من الدول الأعضاء فيما يتعلق بموضوع المرأة والطفولة في إطار ما حققته من تعديلات لسياسات وضع تشريعات أو لتعزيز آليات موجودة على أرض الواقع، وأشكركم على هذه الجلسة وعلى هذا النقاش المجدي."

وفي الختام، تلت النائب بني مصطفى البيان الختامي قائلة:

نجتمع اليوم كبرلمانيين وناشطين وأكاديميين ومدافعين عن حقوق المرأة في مؤتمر: "نحو وثيقة لمناهضة العنف ضد المرأة في المنطقة العربية" تحت رعاية جامعة الدول العربية في القاهرة يوم الأول من ديسمبر 2016 بمناسبة حملة الـ 16 يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة"، لنؤكد ان مناهضة العنف ضد المرأة ليس خياراً، بل مسيرة نخطها بعملنا.

ونحن:

نقرّ بأن واجبنا التصدي لكل التهديدات والمخاطر التي تواجه المرأة العربية ووضع سبل وآليات لحمايتها

ندرك الآثار السلبية الهائلة للعنف ضد المرأة أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية في عالمنا العربي

نعني بأن ظروف الحروب والنزاعات المسلحة تشكّل مناخاً خطيراً يعرّض النساء والفتيات لكل أنواع العنف

نتذكّر بأن المنطقة العربية في السنوات الأخيرة شهدت أعمالاً إجرامية وحشية جداً بحق النساء والفتيات لاسيما في المناطق التي

شهدت حروباً ونزاعات عسكرية

نؤمن بضرورة توحيد الجهود لمناهضة العنف ضد المرأة

نؤكد على القيم والمبادئ والأهداف المشتركة من اعتبار العنف ضد النساء بكافة أشكاله، انتهاكاً لحقوق الإنسان الأساسية وشكلاً

من أشكال التمييز يوجب تضافر جهود كل الفاعلين، لحماية المرأة في الدول العربية من الممارسات والظواهر والإجراءات

والتشريعات التي تمس بكرامتها وتمتحن إنسانيتها وتنتقص من حقوقها الأساسية التي كفلتها الشرائع السماوية والدساتير الوطنية

والمعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية

نقر بالفجوة ما بين الواقع والانظمة الحمائية على المستوى الدولي والاقليمي والوطني

نرحب بجهود جامعة الدول العربية في مسار مناهضة العنف ضد المرأة و نثني على المساعي التي تقوم بها الجامعة لتعزيز

الاليات والاطر الحمائية الفعالة للنساء من العنف والتمييز في إطار تنفيذ الخطة الاستراتيجية و خطة العمل الإقليمية حول

"حماية المرأة العربية: الأمن والسلام" التي تم اعتمادهما من قبل مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته

العادية الـ(144) في شهر سبتمبر/ أيلول 2015، والتي أطلقتها إدارة المرأة والأسرة والطفولة على هامش أعمال المراجعة الدولية

لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 المعني بالمرأة والأمن والسلام بعد 15 عاماً في أكتوبر/ تشرين أول 2015 بمقر الأمم المتحدة

بنيويورك

استكمالاً لهذه الجهود ندعو ونصر على ريادة جامعة الدول العربية عبر ارساء منظومة اقليمية نموذجية عبر تبني اتفاقية

لمناهضة العنف ضد المرأة في العالم العربي واليات تعاھدية وغير تعاھدية فعالة.

نقترح تاليف لجنة متابعة لمناقشة مسودة الوثيقة تحت رعاية ادارة المرأة والاسرة والطفولة.

ندعو للجنة الدائمة للمرأة لوضع تطوير مناقشة و تطوير الوثيقة على جدول اعمالها في اجتماعها المقبل

كما نود في نهاية هذا البيان التقدم بجزيل الشكر لجامعة الدول العربية ومعالي الأمين العام وإدارة المرأة والأسرة والطفولة على الرعاية والدعم، الأمر الذي عبر عن شراكة حقيقية من أجل تعزيز العمل العربي المشترك نحو "اتفاقية عربية لمناهضة العنف ضد المرأة" لا تتماشى فقط مع المعايير الدولية والانظمة الإقليمية لحماية المرأة من العنف التي سبقت انما تعلق وتتعداها عبر اقرار وثيقة منبثقة من المنطقة العربية تأتي باضافات جوهرية يروج لها ويحتذى بها دوليا.

واقترح النائب ميشال موسى إرسال المسودة للبرلمانات لإبداء الرأي واقترحت السفارة إيناس مكاوي إرسال الاتفاقية إلى البرلمانات لإبداء الرأي قبل جامعة الدول العربية. أما درولى دشنتي فأشارت إلى أن إرسالها إلى البرلمانات قبل جامعة الدول قد يطيل من عملية المصادقة على الاتفاقية وقالت: "لذا أقترح موافقة الحكومات عليها قبل البرلمانات واقترحت أن ترسل إلى اتحاد البرلماني العربي ومن ثم ترسل إلى البرلمانات ومن ثم تذهب مباشرة لجامعة الدول العربية".

وفي نهاية المؤتمر تم تسليم درعين شكر من قبل إئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمعالي الأمين العام لجامعة الدول العربية على رعايته للمؤتمر ولسعادة السفارة إيناس مكاوي على دعمها للمؤتمر والوثيقة. كما سلمت سعادة السفارة إيناس مكاوي درع المرأة والأسرة والطفولة لإئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة.



## ملحق 1: برنامج المؤتمر 6.

## الخميس 1 كانون الاول/ ديسمبر 2016

- 09:30 - 09:00 .1 تسجيل الحضور
- الكلمات الافتتاحية: .2 كلمة جامعة الدول العربية
- 10:00 - 09:30 .3 كلمة إئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة
- .4 كلمة مؤسسة وستمنستر للديمقراطية
- .5 عرض الفيديو
- الجلسة الأولى:  
المظاهر المختلفة للعنف ضد المرأة: الحاجة إلى إرساء نظام إقليمي متكامل لحماية المرأة والفتاة من العنف  
11:00-10:00
- رئيسة الجلسة: د. فاطمة خفاجي، خبيرة في قضايا النوع الاجتماعي وعضو مجلس إدارة رابطة المرأة العربية
- .6 أنواع العنف ضد المرأة: العنف الأسري، العنف الجنسي، الايذاء النفسي والعاطفي، العنف الجسدي، الممارسات التقليدية والتقاليد التي تؤثر سلباً على المرأة.
- د. مارغريت الحلو، خبيرة
- .7 التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة
- د. نجلاء العادلي، المجلس القومي للمرأة
- نقاش

## استراحة القهوة 11:00 - 11:15

- الجلسة الثانية:  
خطوات جامعة الدول العربية في مسار مناهضة العنف ضد المرأة : نحو وثيقة لمناهضة العنف ضد المرأة  
13:00-11:15

رئيس الجلسة: جامعة الدول العربية

1. جهود ائتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة: "تحو مشروع وثيقة وآليات عربية لمناهضة العنف ضد المرأة"،

النائب وفاء بني مصطفى، رئيسة إئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

2. نحو إرساء آلية تعاهدية لحماية المرأة من العنف: عرض المحاور الأساسية لمشروع الوثيقة العربية لمناهضة العنف ضد المرأة

د. دينا ملح، ( نيابة عن القاضية منية عمار، خبيرة)

نقاش

استراحة القهوة 13:00 - 13:15

الجلسة الثالثة:

آفاق و فرص آليات تنفيذ وثيقة عربية لمناهضة العنف ضد المرأة: واقع الأنظمة الدولية والإقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة

13:15-14:45

رئيسة الجلسة: النائب وفاء بني مصطفى، رئيسة إئتلاف البرلمانيات من الدول العربية لمناهضة العنف ضد المرأة (مقترح)

1. الأطر والآليات الدولية والإقليمية لمناهضة العنف ضد المرأة

د. دينا ملح و أ. فوزية البيض، خبيرة في مجال النوع وحقوق الانسان

2. نحو إرساء آليات تعاهدية وغير تعاهدية لمناهضة العنف ضد المرأة

د. سليم ضاهر، عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة فينيسيا

د. نهال فهمي، خبيرة إقليمية في مناهضة العنف ضد المرأة ومكافحة الإتجار بالبشر

---

الجلسة الرابعة:

- |             |    |                   |
|-------------|----|-------------------|
| 15:45-14:45 | .1 | نقاش              |
|             | .2 | استنتاجات وتوصيات |

الورقة النهائية للمؤتمر:

جامعة الدول العربية وإئتلاف البرلمانيات لمناهضة العنف ضد المرأة

استراحة غداء 17:45 - 15:45

ملحق 2: لائحة المشاركين في المؤتمر 3.

## نواب وشخصيات من جمهورية مصر

السفيرة ايناس المكاوي	رئيسة إدارة المرأة والأسرة والطفولة جامعة الدول العربية
الدكتورة هيفاء أبو غزالة	الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية
الدكتور امجد شموط	رئيس اللجنة الدائمة لحقوق الانسان
النائب عبلة الهواري	مجلس النواب
النائب محمد أنور السادات	مجلس النواب
النائب سامية رافلة	مجلس النواب
النائب سولاف حسين درويش	مجلس النواب
النائب مهجة غالب عبد الرحمن	مجلس النواب
النائب ميرفت الكسان مطر	مجلس النواب
النائب هالة مستوكلي	مجلس النواب
النائب ليلي أحمد أبو اسماعيل	مجلس النواب
النائب ايفيلين بطرس	مجلس النواب
النائب سهير الحادي	مجلس النواب
النائب مارجريت عازر	مجلس النواب
الدكتورة ماجدة النويشي	نائب سابق / نائب رئيسة الائتلاف
المستشارة تهاني الجبالي	نائب رئيس المحكمة الدستورية العليا المصرية السابق
الدكتورة نجلاء العدلي	مدير عام التعاون الدولي في المجلس القومي للمرأة
الشيخة حصة آل ثاني	مبعوث الأمين العام لجامعة الدول العربية لشؤون المساعدات الإنسانية
الدكتورة منال محرم	المجلس القومي للمرأة
الدكتورة فاطمة مميش	المجلس القومي للمرأة

الدكتورة منى مكرم عبيد	نائب سابق أستاذة العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
الدكتورة فاطمة خفاجي	الخبيرة في قضايا النوع الاجتماعي وعضو مجلس إدارة رابطة المرأة العربية
السفير شكري فؤاد	سفير سابق
الدكتورة جيهان ابو زيد	خبيرة في النوع الاجتماعي
الدكتورة نهال فهمي	خبيرة اقليمية في مكافحة الاتجار بالبشر
السيدة منى بكزادا	ممثلة السفارة البريطانية
الاستاذة فضية سالم	نائب سابق - محامية
الدكتور هشام فهمي	معاون رئيس الوزراء السابق - استاذ في تاريخ القانون
الدكتور عبد الله محمد المغازي	مستشار رئيس الجمهورية السابق
الدكتورة منال بنكيران	مسؤولة برامج - المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة
الاستاذة ميادة هادي احمد ناصر	المدنوبية الدائمة لليمن
الاستاذة رجاء محمد سالم غزالي	المدنوبية اليمنية
الاستاذة عزة سليمان	محامية ومديرة مركز قضايا المرأة
السيدة لبنى	مستشارة بمدنوبية المغرب
الدكتورة ساندراسكندر	طبيبة
الأستاذة ندى حسن نشأت	منسق بمؤسسة قضايا المرأة
الأستاذة ايمان احمد المنير	مدير عام الحسابات المالية
الأستاذ أحمد محمد أحمد الاسكندراني	إعلام-جامعة الدول العربية قطاع الأخبار واتحاد الإذاعة والتلفزيون
الأستاذ محمود كامل	مدير المراسلين في موقع أخبار مصر
الأستاذة سبأ ابراهيم محمد	مدير تحرير وكالة أنباء الشرق الأوسط

أخبار اليوم السودانية	الأستاذة نديمة سعد الدين محمد
مراسل قناة صدى مصر	الأستاذ سعيد شاهين
مراسل تلفزيون الكويت	الأستاذ محمد زهران
مصور قناة anb	الأستاذ محمد سعد

### نواب وشخصيات من منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا

مجلس النواب رئيسة الائتلاف	الأردن	النائب وفاء بني مصطفى
رئيسة لجنة المرأة مجلس النواب المقررة في الائتلاف	الأردن	النائب نعيم العجارمه
مجلس النواب	الأردن	النائب منال الضمور
مجلس النواب	الأردن	النائب مرام الحيصه
مجلس النواب	الأردن	النائب رسمية الكعابنة
رئيسة الوحدة الاعلامية في الائتلاف	تونس	الاستاذة حسناء مرسيت
مجلس النواب رئيسة الوحدة التشريعية في الائتلاف	العراق	النائب د. انتصار الجبوري
مجلس المستشارين	المغرب	النائب رجاء الكساب
خبيرة ونائب سابق في مجلس النواب	المغرب	السيدة فوزية البيض
نائب سابق مجلس النواب	البحرين	الاستاذة ابتسام هجرس
مجلس النواب	السودان	النائب أميرة السر عمر
وزيرة ونائبة سابقة في مجلس الأمة الكويتي	الكويت	د. رولا دشني

النائب جيلبرت زوين	لبنان	رئيسة لجنة المرأة والطفل - مجلس النواب
النائب ميشال موسى	لبنان	رئيس لجنة حقوق الانسان - مجلس النواب
<b>المنظمات العربية والدولية</b>		
الاستاذ فايز الشوابكه	لبنان	أمين عام الاتحاد البرلماني العربي
الدكتورة مرغريت الحلو	لبنان	خبيرة
الدكتور سليم الضاهر	لبنان	مدير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الفينيسيا
مهى المحمودية	العراق	منظمة دار الخبرة
سامية صمادي	الاردن	منسقة الائتلاف

<b>مؤسسة وستمنستر للديمقراطية</b>		
الدكتورة دينا ملحم		رئيسة برامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا وآسيا (لندن)
زياد نويران (الأردن)		المسؤول المالي الاقليمي لبرامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا